



أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة  
على جودة التقارير المالية  
(دراسة إختبارية على الشركات المساهمة المصرية)

إعداد

هند حسين محمد المشتھري فوزي

باحث ماجستير محاسبة

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

menahussein018@gmail.com

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد الخامس والأربعين - العدد الرابع أكتوبر 2023

رابط المجلة: <https://zcom.journals.ekb.eg/>

## ملخص:

يهدف البحث إلى دراسة أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة على جودة التقارير المالية، ذلك من خلال دراسة إختبارية، حيث قامت الباحثة بالتطبيق على عينة مكونة من 61 شركة مساهمة مصرية مدرجة بسوق تداول الأوراق المالية المصري خلال الفترة من 2012 وحتى 2019. لتحقيق الهدف من الدراسة اعتمدت الباحثة على استخدام تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة الصادرة عن عام 2015 كمتغير مستقل مقيساً كمتغير وهمى يأخذ قيمة الواحد الصحيح للشركات التي قامت بتطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة بداية من عام 2016 باعتبارها الفترة اللاحقة لإلزام الشركات بتطبيق التعديلات الجديدة للمعايير، والقيمة صفر للشركات في الفترة التي تسبق إلزام الشركات بمعايير المحاسبة المصرية الجديدة أي قبل بداية عام 2016. أما عن المتغير التابع فتمثل في جودة التقارير المالية مقيسةً بإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية مقدرةً بنموذج جونز المعدل (Dechow et al.,1995). إضافةً إلى ذلك استخدمت الباحثة الربحية ومعدل النمو والرفع المالي كمتغيرات ضابطة. وتشير نتائج الدراسة الإختبارية إلى وجود تأثير معنوي موجب لتطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة على جودة التقارير المالية حيث جاءت النتائج لتؤيد أن تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة إجبارياً أدى إلى تقليل مستويات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية مقدرةً بنموذج جونز المعدل وهو ما يتفق مع نتائج دراسة Bassemir & Novotny-farkas,2018)، وأيضاً دراسة (Abdullahi & Abubakar , 2020)، وتفسر الباحثة هذه النتائج بأن الشركات المصرية المدرجة بسوق تداول الأوراق المالية المصري قد قللت ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية عقب عام 2016 أي بداية تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة نظراً إلى أن التعديلات الجديدة على المعايير قد أدت إلى تضيق نطاق الاختيار أمام إدارات الشركات تجاه استخدام المرونة في المعايير بشكل انتهازي مما أدى إلى تحسين مستوى جودة التقارير المالية السنوية.

**الكلمات الدالة:** معايير المحاسبة، جودة التقارير المالية، إدارة الأرباح، الاستحقاقات الاختيارية، الربحية، معدل النمو، الرفع المالي.

## مقدمة ومشكلة البحث:

تشهد بيئة المال والأعمال العديد من المستجدات والظروف ذات التغيير المستمر مما يخلق العديد من التحديات التي تتطلب التوافق مع الظروف البيئية المستجدة، ويتسم السوق المصري بمحاولته لمواكبة التغيرات التي تطرأ عليه محلياً وعالمياً حتى يتسنى له الموازنة مع الأسواق العالمية. نتيجةً لذلك تم إعداد معايير المحاسبة المصرية على نحو يوائم نوعاً ما معايير المحاسبة الدولية مع بعض الاستثناءات التي تم وضعها لمراعاة ظروف البيئة المصرية، وبمرور الوقت وتطور الفكر الاقتصادي والتشريعات والقوانين اتسعت الفجوة بين معايير المحاسبة المصرية ومعايير المحاسبة الدولية وInternational Accounting Standards مما دفع لجنة المعايير بجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية للقيام بإعداد مشروع تطوير معايير المحاسبة المصرية لتواكب التطور في معايير المحاسبة الدولية والذي صدقت عليه وزارة الاستثمار بموجب القرار الوزاري رقم(110) لسنة 2015 بحيث يتم تطبيق المعايير المصرية بعد تحديثها اعتباراً من أول يناير 2016(الجرف،2016، ص65).

يتمثل الهدف الرئيسي من عملية تطوير معايير المحاسبة المصرية في استخدام المعالجات المحاسبية التي تتواءم مع التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والمعلوماتية لمستخدمي التقارير المالية انطلاقاً من أن الهدف من المحاسبة يتمثل في قياس وتوصيل المعلومات لمستخدميها لأغراض ترشيد القرارات، وتعتبر التقارير المالية السنوية من أكثر المصادر المستخدمة لأغراض صناعة وإتخاذ القرارات لاحتوائها على المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي مما يستدعي استيفاءها للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (نويجي، 2018، ص: 1441). لهذا حاز مفهوم جودة التقارير المالية على اهتمام العديد من الدراسات في علم المحاسبة كأحد العلوم الاجتماعية خاصة في الفترة التي عكبت الانهيارات الكبرى التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول في مطلع القرن الحادي والعشرين.

بالرغم من الأهمية التي تحتلها جودة التقارير المالية إلا أن الدراسات قد اختلفت عند تعريفها، فقد عرفت دراسة (صالح، 2010، ص: 380) بأنها عبارة عن توافر صفة المصادقية بالمعلومات المتضمنة بالتقارير المالية السنوية لأغراض تحقيق المنفعة لمستخدميها مع الأخذ في الاعتبار خلوها من التحريف وأن يتم إعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والمهنية والرقابية والفنية بما

يتناسب مع الهدف منها. في حين عرفتھا دراسة (الصيرفي، 2015) نقلا عن دراسة (الأباصيري، 2017، ص: 457) بأنها تلك التقارير التي يتم إعدادھا وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق، وتوصيل محتوى التقارير لمستخدميھا في الوقت المناسب وبمستوى تجميع ملائم، مع تفادي احتوائھا على التحريفات الجوهرية لأغراض التعبير بصدق عن الوضع المالي والاقتصادي للشركة خلال فترة معينة. إلا أن (Cohen, 2008) قد عرفھا بأنها تعني انخفاض مستوى إدارة الأرباح بها نظراً إلى أن التقارير الأعلى جودة هي التي تحتوي على عمليات أقل لتمهيد الدخل Income Smoothing أو إدارة الأرباح أو انخفاض القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية. ونتيجة لعدم وجود تعريف محدد لمفهوم جودة التقارير المالية يمكن القول أن مفهوم الجودة يتباين بتباين وجهات النظر وأهداف معدي ومستخدمي التقارير المالية. في دراسة أجراها (Skaife et al., 2013, P:719,720) أوضح أن أهمية جودة التقارير المالية تنبع من الأثر الإيجابي للتقارير التي تتسم بارتفاع مستوى جودتها على تحسين كفاءة الاستثمار نظراً إلى أنها تقلل من حدة ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصالح مما يعزز قدرة المستثمرين على قراءة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية لاستخدامھا لأغراض صناعة وإتخاذ القرارات، فالتقارير المالية ذات مستوى الجودة المنخفض تنطوي على قدر أكبر من إدارة الأرباح والذي يدل بدوره على وجود مشاكل بنظام الرقابة الداخلي وعدم التوازن بين الأصول والخصوم بقائمة المركز المالي مما يخل بمصداقيتها .

تعرف إدارة الأرباح وفقاً لدراسة (Mulford & Comiskey, 2005, P:3) بأنها عبارة عن التلاعب برقم الربح السنوي المستهدف والمحدد سابقاً من قبل الإدارة، كما عرفتھا دراسة (Rahman et al., 2013, P: 22) بأنها عبارة عن استراتيجية تستخدمھا الإدارة للتلاعب المقصود والمتعمد بأرباح الشركة لغرض إظهار رقم الربح السنوي بما يتواءم مع الأهداف التي تستهدف الإدارة تحقيقھا. أما دراسة (Alsharairi & Ahmed, 2012, P: 26) فقد أوضحت أن إدارة الأرباح تعرف استناداً لدراسة (Healy and Wahlen 1999, p.368) بأنها عبارة عن ممارسات إدارية تقع ضمن نطاق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً بغرض التأثير على البنود المعتمدة على الاستحقاق لإظهار رقم الربح السنوي المفصح عنه بالزيادة أو بالنقصان لتحقيق أهداف اقتصادية معينة أو للتأثير على مستخدمي التقارير المالية.

تتسم المعايير المحاسبية بتوافر قدر من المرونة الذي يتيح للإدارة الحرية لممارسة مستوى معين من الأحكام بشأن التقارير المالية، فالمرونة تدعم خاصية الملاءمة كأحد خصائص المعلومات المحاسبية مما يعزز من قيمة المحتوى المعلوماتي بالتقارير المالية، إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن هذا القدر من المرونة لا بد وأن يتم إخضاعه للرقابة حتى لا يتم استغلاله من قبل الإدارة بشكل انتهازى بما يتيح لها التلاعب برقم الربح السنوي، أي أنه يتحتم وضع ذلك القدر من المرونة ليكون في أضيق الحدود لأغراض تقليل مستويات إدارة الأرباح بالتقارير المالية (حامد، 2004).

اختلفت نتائج الدراسات السابقة ما بين مؤيدة وغير مؤيدة لوجود أثر معنوي لتطبيق معايير المحاسبة المعدة بالتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية على مستوى جودة التقارير المالية مقيسةً بإدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية، فقد جاءت نتائج دراسة (Doukakis, 2014, P:2) لتؤيد عدم وجود تأثير معنوي لتطبيق معايير المحاسبة الدولية إجبارياً على مستويات إدارة الربح من خلال العمليات الحقيقية أو من خلال الاستحقاقات الاختيارية، في حين جاءت نتائج دراسة (Lam et al., 2019, P:1) لتؤيد وجود تأثير سلبي لتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية السنوية مقيسةً بإدارة الأرباح مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الأثر ينتفي في حالة التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات. إلا أن نتائج دراسة (Müller, 2014, P: 976) أيدت أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية إجبارياً أدى إلى زيادة الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية كأحد مقاييس جودة التقارير المالية.

في عام 2015 صدرت النسخة المطورة من معايير المحاسبة المصرية وذلك في ضوء تحقيق التوافق بين معايير المحاسبة المصرية ومعايير المحاسبة الدولية كخطوة أولية تجاه التوحيد الكامل بينهما وذلك بموجب القرار رقم (110) الصادر عن وزارة الاستثمار. وتضمنت النسخة المطورة من معايير المحاسبة المصرية العديد من التعديلات التي انطوت على تعديل بعض من المعايير القائمة مثل تعديل معيار المحاسبة المصري رقم (1) الخاص بعرض القوائم المالية ذات الأغراض العامة، ومعيار المحاسبة المصري رقم (2) المتعلق بالمخزون، ومعيار المحاسبة المصري رقم (7) المتعلق بالأحداث اللاحقة للفترة المالية، بالإضافة إلى إصدار معايير جديدة لم تكن موجودة حيث انطوت المعايير للمرة

الأولى على معيار خاص بالمعالجة المحاسبية للشركات الصغيرة والمتوسطة بما يتيح بعض المعالجات البديلة ويوائم طبيعة هذه المنشآت وتم تحديث المعايير بما يخدم الاستثمار وسوق المال في مصر ويزيد من قوتها المستقبلية. الجدير بالذكر أن نتائج دراسة ( الجرف، 2016، ص:67 ) جاءت لتؤيد أن تطبيق النسخة المطورة من معايير المحاسبة المصرية الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم (110) لعام 2015 قد أدى إلى تقليل مستويات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية بالشركات المساهمة المصرية في حين حدث انخفاض غير معنوي بمستويات إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية مع التوصية بزيادة فعالية دور الجهات التنظيمية للرقابة على مستوى الالتزام بمدى تطبيق معايير المحاسبة الجديدة وتتمثل تلك الجهات في هيئة سوق المال وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.

وتلاحظ الباحثة من خلال عرض بعض نتائج الدراسات السابقة وجود تباين في أثر تطبيق معايير المحاسبة المطورة على جودة التقارير الدولية مما يسلط الضوء على التساؤل البحثي التالي:  
هل يؤثر تطبيق معايير المحاسبة الجديدة الصادرة عام 2015 على جودة التقارير المالية بالشركات المدرجة بسوق تداول الأوراق المالية المصري؟

#### **هدف البحث:**

تهدف الدراسة الحالية إلى اختبار أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة الصادرة عن وزارة الاستثمار بموجب القرار الوزاري رقم (110) لسنة 2015 على جودة التقارير المالية للشركات المدرجة بسوق تداول الأوراق المالية المصري.

#### **أهمية البحث:**

تتبع الأهمية العلمية للدراسة انطلاقاً من الدور الجوهري الذي تلعبه جودة التقارير المالية كأحد المجالات البحثية التي حازت على اهتمام العديد من الدراسات خاصة في ضوء الاهتمام الدولي لتطوير معايير المحاسبة لأغراض الحد من البدائل المتضمنة بالمعايير.

1- بالنسبة للأهمية العملية للدراسة فسوف تسهم نتائج الدراسة الحالية كأحد الأدلة الإمبريقية في توضيح أثر التطور في معايير المحاسبة المصرية الحديثة على جودة التقارير المالية.

2- توضح الدراسة الحالية أن المعايير الجديدة المعدة بالتوافق مع معايير المحاسبة الدولية يمكن أن تكون ذات تأثير معنوي في تقليل البدائل المتاحة للإدارة عند إعداد التقارير المالية السنوية مما يقلل ممارسات إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاق المحاسبي مما يزيد من جودة التقارير المالية. أيضاً سيؤدي هذا إلى إتخاذ المستثمرين كأحد الجهات المستفيدة من ارتفاع جودة التقارير المالية لقرارات تتسم بمزيد من الرشد، بالإضافة إلى إمكانية توافر قدر كبير من الدقة في توقعات المحللين الماليين.

3- وجود ندرة نسبية في الدراسات التي تناولت العلاقة بين أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة الصادرة عام 2015 على جودة التقارير المالية السنوية للشركات المدرجة بسوق تداول الأوراق المالية المصري وذلك في حدود علم الباحثة.

### الدراسات السابقة وتطوير فرضيات الدراسة

تناولت دراسة (Rioui et al., 2021) العلاقة بين التطبيق الإجمالي لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية على ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 79 شركة مدرجة بسوق Casablanca Stock Exchange لتداول الأوراق المالية بالمغرب خلال الفترة من 2010 وحتى 2015. لتحقيق الهدف من الدراسة تم الاعتماد على استخدام إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية كمتغير تابع مقدراً بنموذج جونز المعدل، أما عن المتغير المستقل فيتمثل في تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية كمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركة تطبق معايير إعداد التقارير المالية الدولية والقيمة صفر إذا كانت تطبق معايير المحاسبة المحلية. وفيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة تم الاعتماد على حجم الشركة مقيساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، والرافعة المالية مقيساً بإجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، واستقلالية لجنة المراجعة الداخلية. الجدير بالذكر أن النتائج جاءت متوافقة مع نتائج (Müller, 2014) لتؤيد أن تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية أدى إلى تقليل ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية.

## ومما سبق يمكن صياغة فرضية الدراسة:

" لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق معايير المحاسبة الجديدة المقترنة بمعايير المحاسبة الدولية على مستويات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية"

حازت معايير المحاسبة والمراجعة المصرية على اهتمام العديد من الباحثين منذ بداية إعدادها انطلاقاً من أن الهدف منها التوافق مع معايير المحاسبة الدولية وذلك بموجب القرار الوزاري رقم 478 لسنة 1997، فمنذ ذلك التاريخ أصبحت الشركات المصرية ملزمة بتطبيق معايير المحاسبة المصرية استناداً للقرار الوزاري رقم 503 لعام 1997، وقد مرت عملية تطوير المعايير المصرية بعدة مراحل كان الهدف الرئيسي منها محاولة إحداث قدر كبير من التوافق بين معايير المحاسبة المصرية ومعايير المحاسبة الدولية IAS الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB نظراً لتطور الفكر الاقتصادي وتطور معايير المحاسبة الدولية.

خلال العقود الأخيرة توجه إهتمام العديد من الباحثين في علم المحاسبة إلى تناول مفهوم جودة التقارير المالية وذلك نظراً إلى أن القوائم المالية تعد المصدر الأساسي للمعلومات المالية التاريخية عن نتيجة نشاط المنشأة ومركزها المالي والتغيرات التي حدثت خلال فترة معينة، وهي موجهة إلى جميع المستفيدين في إتخاذ القرارات الاقتصادية كالدائنين والمستثمرين والجهات الحكومية بالإضافة ملاك المنشأة وغيرهم لما لها من تأثير هام في إتخاذ قراراتهم الاقتصادية. وتعتبر التقارير المالية ذات أهمية كبيرة من حيث الدور الذي تلعبه في صناعة وإتخاذ القرارات وترشيدها، كما أنها وسيلة لتقييم الأداء حيث أن جودتها تعطى مؤشراً لارتفاع جودة الأداء. فتزايد الدور الذي تلعبه القوائم المالية المنشورة كأداة إخبارية تعمل على تقليل إحتتمالات عدم التأكد وزيادة منفعة استخدام المعلومات المحاسبية، وتعتبر هذه القوائم إحدى الركائز الأساسية لتطوير علم المحاسبة في المستقبل، لذلك يتطلب المنظمات العلمية والمهنية بتطوير محتوى وشكل القوائم المالية بما يواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في هيكل المجتمع (الباز، 2012، ص: 130).



وتحاول الباحثة في النقاط التالية تناول جزء من الإطار النظري المتعلق بمعايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: معايير المحاسبة المصرية وفقا للقانون رقم (69) لسنة 2019.

المبحث الثاني: جودة التقارير المالية.

### الدراسة الإختبارية

أولاً: تصميم الدراسة

#### 1- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية وسيتم إستبعاد شركات قطاعي البنوك والخدمات المالية بخلاف البنوك من العينة نظرا لطبيعة أنشطتها وتقاريرها الخاصة، وستعتمد الدراسة على عينة ميسرة من مجتمع الدراسة خلال الفترة (2012 - 2021).

#### ويوضح جدول رقم (1) التوزيع القطاعي لعينة الدراسة:

م	القطاع	عدد الشركات	النسبة المئوية
1	قطاع الاستثمارات المالية	3	6%
2	قطاع التشييد ومواد البناء	5	10%
3	قطاع الغاز والبترو	1	2%
4	قطاع الاتصالات	2	4%
5	قطاع التكنولوجيا	2	4%
6	قطاع المنتجات المنزلية والشخصية	4	8%
7	قطاع الرعاية الصحية	2	4%
8	قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	5	10%
9	قطاع السياحة	6	12%
10	قطاع الكيماويات	3	6%
11	قطاع الأغذية والمشروبات	5	10%
12	قطاع الموارد الأساسية	2	4%
13	قطاع العقارات	10	20%
14	قطاع المرافق	1	2%
	الإجمالي	51	100%

## 2- نموذج الدراسة:

سوف يتم استخدام نموذج الإنحدار The Regression Model فى دراسة مدى أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعديلاتها كمتغير مستقل، على شفافية التقارير المالية كمتغير تابع بعد التحكم في المتغيرات الأخرى المحددة بواسطة الدراسات السابقة، وفى سبيل اختبار هذه العلاقة سوف يتم تكوين نموذج إنحدار كما يلى:

$$\text{Financial reporting quality} = \beta_0 + \beta_1 \text{App new standards}_{i,t} + \beta_2 \text{BIG4}_{i,t} + \beta_3 \text{Size}_{i,t} + \beta_4 \text{Leverage}_{i,t} + \beta_5 \text{Profitability}_{i,t} + \beta_6 \text{Growth}_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث إن

*App new standards* : بداية تطبيق التعديلات الجديدة لمعايير المحاسبة المصرية

*BIG4* : حجم مكتب المراجعة

*Size* : حجم الشركة

*Leverage* : الرفع المالي

*Profitability* : الربحية

*Growth* : النمو.

$\varepsilon_{i,t}$ : الخطأ العشوائي.

## ثانياً : توصيف متغيرات الدراسة وقياسها

يوضح جدول رقم (2) وصف المتغيرات والتعريف الإجرائي لها:

جدول رقم (2): وصف المتغيرات والتعريف الإجرائي لها

التعريف الإجرائي للمتغيرات	المتغيرات	
	اسم المتغير	رمز المتغير
<b>أولاً: المتغير التابع</b>		
معبراً عنها بإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية مقدرة بنموذج جونز المعدل	Quality of financial reporting	جودة التقارير المالية
<b>ثانياً: المتغيرات المستقلة</b>		
يتم قياس هذا المتغير بمتغير وهمي يأخذ قيمة الواحد الصحيح للشركات التي قامت بتطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة بداية من عام 2016 باعتبارها الفترة اللاحقة لإلزام الشركات بتطبيق التعديلات الجديدة للمعايير، والقيمة صفر للشركات في الفترة التي تسبق إلزام الشركات بمعايير المحاسبة المصرية الجديدة أي قبل بداية عام 2016.	Applying new Egyptian accounting standards	تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة
يتم قياس هذا المتغير بمتغير وهمي يأخذ قيمة الواحد الصحيح إذا كان المراجع الخارجي أحد الأربعة الكبار (BIG4)، وبخلاف ذلك يأخذ قيمة صفر.	BIG4	حجم مكتب المراجعة
اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية العام.	Size	حجم الشركة
<b>ثالثاً : المتغيرات الضابطة</b>		
نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول في نهاية الفترة. دراسة (leary and michaely 2011).	Leverage	الرفع المالي
نسبة الدخل التشغيلي قبل الإهلاك إلى القيمة الدفترية للأصول في نهاية الفترة. دراسة (leary and michaely 2011).	Profitability	الربحية

<p>زيادة معدل نمو المبيعات للشركة يعني زيادة دخل الشركة وبالتالي فإن هذا النمو في المبيعات يجعلها تتحمل ضرائب أكثر ويجعلها عرضة لتدخل النقابات العمالية من أجل زيادة مرتبات العاملين. ومن ثم قد تلجأ الإدارة إلى اختيار السياسات التي تؤدي إلى تخفيض الدخل أما إذا انخفض معدل نمو المبيعات فيعني هذا انخفاض دخل الشركة وبالتالي قد تلجأ الإدارة إلى اختيار السياسات التي تؤدي إلى زيادة دخل العام. ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع معدل نمو المبيعات يجعل الشركة عرضة لاحتمالات التدخل الحكومي وبالتالي قد تلجأ الإدارة إلى تبني السياسات التي تؤدي إلى تخفيض دخل العام. وبالتالي سوف يتم التحكم في تأثير معدل نمو الشركة من خلال وضعه كمتغير ضابط في نموذج الانحدار. وقد تم استخدام معدل نمو المبيعات كمتغير ضابط في دراسة</p> <p>(Prawitt et al., 2009).</p> <p>معدل نمو المبيعات = (مبيعات العام - مبيعات العام السابق) ÷ مبيعات العام السابق.</p>	<p>Growth</p>	<p>النمو</p>
---	---------------	--------------

## ثانياً: نتائج التحليل الإحصائي

### أولاً : الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

يعرض الجدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة بهدف إظهار خصائصها المميزة على مستوى شركات عينة الدراسة، وتتضمن تلك الإحصاءات كل من المدى والمتوسط والانحراف المعياري لقيم متغيرات الدراسة:

جدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط	الحد الأقصى	الحد الأدنى	عدد المشاهدات	المتغيرات
المتغير التابع					
0.11895461	0.0000145	0.89675	-0.50992	540	جودة التقارير المالية
المتغيرات المستقلة					
.477	.65	1	0	540	تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة
0.500	0.49	1	0	540	حجم مكتب المراجعة
2.3215648	20.214568	24.97929	12.28480	540	حجم الشركة
المتغيرات الضابطة					
0.26874092	0.4385034	3.00057	1.09417	540	الرفع المالي
2.6894567	0.2101456	43.60318	-5.83618	540	الربحية
0.11895461	0.0000145	0.89675	-0.50992	540	النمو

وبالنظر فيما يتضمنه الجدول السابق من إحصاءات وصفية لمتغيرات الدراسة ( للمزيد يمكن الرجوع إلى الملحق (2) ص 91 )، ويمكن إبراز مجموعة من الملاحظات التالية

- تشير الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع المتمثل في جودة التقارير المالية أنه يتراوح بين -0.50992 إلى 0.89675 وبمتوسط 0.0000145 والانحراف المعياري 0.11895461 .
- المتغيرات المستقلة المتمثلة في تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة تشير الإحصاءات الوصفية أنه يتراوح بين صفر إلى 1 وهو ما يعني إذا كانت الشركة تطبق المعايير المحاسبية أم لا وبمتوسط 0.56 والانحراف المعياري 0.477، وكذلك BIG4 وهو حجم مكتب المراجعة تشير الإحصاءات الوصفية أنها تتراوح بين صفر ، 1 وهو ما يعني إذا كانت ضمن المكاتب الأربعة أم لا وبمتوسط 0.49 والانحراف المعياري 0.500 .

المتغيرات الضابطة المتمثلة في الرفع المالي للشركة تشير الإحصاءات الوصفية أنه يتراوح بين -1.09417 إلى 3.00057 وبمتوسط 0.4385034 والانحراف المعياري 0.26874092 ، وكذلك الربحية تشير الإحصاءات الوصفية أنه يتراوح بين -5.83618 إلى 43.60318 وبمتوسط 0.2101456 والانحراف المعياري 2.6894567، وكذلك النمو تشير الإحصاءات الوصفية أنه يتراوح بين -0.50992 إلى 0.89675 وبمتوسط 0.0000145 والانحراف المعياري 0.11895461

مما سبق يتضح تتحقق أهم شروط استخدام نموذج الانحدار وخطو نموذج الانحدار المقدر من أية مشاكل قياسية تؤثر في نتائجه. ويمكن عرض نتائج تحليل الانحدار على النحو التالي حيث تم الاعتماد على برنامج E-Views في إجراء التحليلات الإحصائية، وذلك كما يلي:

جدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار

المتغيرات المفسرة	معاملات الانحدار $\beta$	قيمة t	الدلالة sig	VIF
المقدار الثابت Bo	-0.016562	-1.110990	0.2671	
تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة	0.002860	0.606687	0.5443	1.011
حجم مكتب المراجعة	-0.009444	-3.207626	0.0014	1.156
حجم الشركة	0.000406	0.496665	0.6196	1.187
الرفع المالي	-0.002784	-0.324453	0.7457	1.055
الربحية	0.485350	9.257851	0.0000	1.014
النمو	0.004409	4.553140	0.0000	1.012
معامل التحديد 20.11%		معامل التحديد المعدل = 19.21%		
قيمة F = 22.36955		دلالة F = 0.000000		
قيمة اختبار Durbin-Watson = 2.071137				
دلالة اختبار Jarque-Bera = 0.742				

يوضح جدول رقم (4) المتعلق بنتائج تحليل نموذج الانحدار أن النموذج خالي من أية مشاكل قياس تؤثر في نتائجه، كما أنه معنوي إحصائياً حيث كانت دلالة اختبار F أقل من 5%. أيضاً بلغت قيمة معامل التحديد 20.11% وهو ما يعنى أن تفسير المتغيرات المستقلة ما قدره 20.11% والباقي يرجع لعوامل أخرى.

لتوضيح أثر المتغيرات المستقلة في تفسير العلاقة بالمتغير التابع أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن حجم مكتب المراجعة ذو تأثير معنوي على جودة التقارير المالية كمتغير تابع، حيث بلغت قيمة دلالة الاختبار (0.0014) وهي أقل من 5%. أما عن أثر المتغيرات الضابطة في تفسير العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع تشير النتائج إلى أن الربحية، النمو ذات تأثير معنوي موجب على جودة التقارير المالية كمتغير تابع، حيث بلغت قيمة دلالة الاختبار (0.0000) أقل من 5%.

### مناقشة وتفسير النتائج:

يتركز اهتمام الدراسة الحالية في اختبار أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة على جودة التقارير المالية السنوية مقيسة بإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية مقدرة بنموذج جونز المعدل. وتشير نتائج الدراسة الإختبارية إلى وجود تأثير معنوي موجب لتطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة على جودة التقارير المالية حيث جاءت النتائج لتؤيد أن تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة إجبارياً أدى إلى تقليل مستويات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية مقدرةً بنموذج جونز المعدل وهو ما يتفق مع نتائج دراسة Bassemir & Novotny (farkas,2018)، وأيضاً دراسة (Abdullahi & Abubakar , 2020)، وتفسر الباحثة هذه النتائج بأن الشركات المصرية المدرجة بسوق تداول الأوراق المالية المصري قد قللت ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية عقب عام 2016 أي بداية تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة نظراً إلى أن التعديلات الجديدة على المعايير قد أدت إلى تضيق نطاق الاختيار أمام إدارات الشركات تجاه استخدام المرونة في المعايير بشكل انتهازي مما أدى إلى تحسين مستوى جودة التقارير المالية السنوية. وبالتالي ترفض الدراسة الحالية الفرضية القائلة بأنه:

**فرضية العدم:** لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق معايير المحاسبة الجديدة المقترنة بمعايير المحاسبة الدولية على مستويات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية.

أيضاً جاءت نتائج الدراسة الحالية لتؤيد وجود تأثير معنوي موجب لحجم مكتب المراجعة كمتغير مستقل على جودة التقارير المالية السنوية للشركات المصرية وهو ما تفسره الباحثة بأن كبر حجم مكتب المراجعة بحيث يكون أحد منشآت المراجعة الأربع الكبار Big 4 يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدقة في مراجعة التقارير المالية السنوية مما يؤدي إلى لجوء الشركات للتقليل من ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية نظراً لكونها أكثر قابلية للاكتشاف مما يؤدي بدوره إلى زيادة مستوى جودة التقارير المالية السنوية، وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (Zandi et al., 2019). على صعيدٍ آخر، جاءت النتائج لتؤيد عدم وجود تأثير معنوي لحجم الشركة على جودة التقارير المالية السنوية وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (Putri & Indriani, 2019) التي أيدت أن كبر حجم الشركات كأحد خصائصها ليس ذو تأثير معنوي على مستوى جودة التقارير المالية السنوية وهو ما يختلف مع الفرضية التي تقوم عليها نظرية الوكالة القائلة بأن الشركات الأصغر حجماً تكون أكثر انخراطاً في ممارسات إدارة الأرباح مما يقلل من جودة التقارير المالية السنوية.

أما عن المتغيرات الضابطة فقد جاءت نتائج الدراسة الحالية لتؤيد وجود تأثير معنوي موجب لربحية الشركة على جودة التقارير المالية السنوية للشركات المدرجة بسوق تداول الأوراق المالية المصري وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (Putri & Indriani, 2019) التي فسرت ذلك بأن ربحية الشركة مؤشر حيوي وفعال لقياس مدى قدرة الشركة على الاستمرارية في الأجل الطويل لذلك يؤدي ازدياد الربحية إلى تحسين جودة التقارير المالية السنوية. على النقيض، جاءت نتائج الدراسة الحالية متفقة ص مع نتائج دراسة (Fathi, 2013) لتؤيد عدم وجود تأثير معنوي لمعدل النمو والرافعة المالية على جودة التقارير المالية مقيسة بإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية، وهو ما يختلف مع الوجهة النظر التي تقوم عليها نظرية الوكالة القائلة بأن الشركات ذات معدلات الرفع المالي المرتفعة تكون أقل انخراطاً في ممارسات إدارة الأرباح الانتهازية مما يعزز من جودة التقارير المالية السنوية.



## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربية

- الأباصيري، بسمة حسن محمد. (2017). العلاقة بين جودتي المراجعة والتقارير المالية- دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1(1): 447-480.*
- الباز، ماجد مصطفى على (2012)، الأبعاد المتعددة لمداخل إعداد معايير المحاسبة المالية وأثرها على جودة التقرير المالي: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية التجارة- جامعة قناة السويس بالإسماعيلية.
- الجرف، ياسر أحمد السيد محمد. (2017). أثر التطورات في معايير المحاسبة المصرية على مستوى ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، 4(2): 62-136.*
- الجوهرى، شريف محمد حسني. (2017). التوافق المحاسبي بين FASB, IASB من خلال المشروع المشترك للإطار المفاهيمي، مدخل لتحسين مستوى جودة التقارير المالية لشركات المساهمة في مصر- دراسة نظرية ميدانية، كلية التجارة، جامعة بنها، رسالة ماجستير غير منشورة.

### ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abernathy, J. L., Kang, T., & Krishnan, G. V. (2011). Audit Committee Expertise and Financial Analysts' and Investors' Ability to Anticipate Future Earnings. *Available at SSRN 1942928.*
- Abdullahi, A., & Abubakar, M. Y. (2020). International Financial Reporting Standards (IFRS) and Reporting Quality in Nigeria: An Assessment of Selected Quoted Firms. *International Business and Accounting Research Journal, 4(1), 11-22.*
- Adekoya, O. (2011). Similarities and differences, IFRS and Nigerian GAAP. *Lagos: Pricewater House Coopers International Limited. (pwcIL).*
- Ahmed, A. S., Neel, M., & Wang, D. (2013). Does mandatory adoption of IFRS improve accounting quality? Preliminary evidence. *Contemporary accounting research, 30(4), 1344-1372.*

- Alali, F. A., & Foote, P. S. (2012). The value relevance of international financial reporting standards: Empirical evidence in an emerging market. *The international journal of accounting*, 47(1), 85-108.
- Alp, A., & Ustundag, S. (2009). Financial reporting transformation: The experience of Turkey. *Critical perspectives on Accounting*, 20(5), 680-699.
- Almaharmeh, M. I., Almasarwah, A., & Shehadeh, A. (2021). Mandatory IFRS Adoption and Real/Accruals Bases Earnings Management in the UK. *ACRN Journal of Finance and Risk Perspectives*, 10(20), 25-39.
- ALSHARAI, M., & AHMAD, R. (2012). *Pre-merger Earnings Management: Sarbanes Oxley, Leverage and Non-cash Acquisition Premia* (Doctoral dissertation, Durham University).
- Altamuro, J., & Beatty, A. (2006). Do internal control reforms improve earnings quality. The Ohio State University Working paper. Available at: [https://caremendoza.nd.edu/assets/%20152374/do\\_internal\\_control\\_reforms\\_improve\\_earnings\\_quality\\_jennifer\\_altamuro.pdf](https://caremendoza.nd.edu/assets/%20152374/do_internal_control_reforms_improve_earnings_quality_jennifer_altamuro.pdf)
- Armstrong, C. S., Barth, M. E., Jagolinzer, A. D., & Riedl, E. J. (2010). Market reaction to the adoption of IFRS in Europe. *The Accounting Review*, 85(1), 31-61.
- Ashok, M. L. (2018). Impact of XBRL Reporting on the Quality of Financial Reporting System in India. *Review of Research*, 8 (1). pp.1-9, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3317702>
- Asri, M. (2017). The Effect of Accounting Conservatism on Earning Quality. Available at <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2992129>.
- Ball, R. (2006). International Financial Reporting Standards (IFRS): pros and cons for investors. *Accounting and Business Research*, 36(sup1), 5-27.
- Baker, T. A., Lopez, T. J., Reitenga, A. L., & Ruch, G. W. (2019). The influence of CEO and CFO power on accruals and real earnings management. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 52(1), 325-345.

**Abstract:**

The research aims to study the impact of applying the new Egyptian accounting standards on the quality of financial reports, through an experimental study, where the researcher implemented the application on a sample of 61 Egyptian joint stock companies listed on the Egyptian stock exchange during the period from 2012 to 2019. To achieve the goal of the study The researcher relied on using the application of the new Egyptian accounting standards issued in 2015 as an independent variable, measured as a dummy variable that takes the value of one for companies that applied the new Egyptian accounting standards starting in 2016 as the period following the obligation of companies to implement the new amendments to the standards, and the value is zero for companies in the period in which Before companies are obligated to comply with the new Egyptian accounting standards, that is, before the beginning of 2016. As for the dependent variable, it is the quality of financial reports, measured by earnings management through optional accruals, estimated by the modified Jones model (Dechow et al., 1995). In addition, the researcher used profitability, growth rate, and financial leverage as control variables. The results of the experimental study indicate that there is a positive moral effect of the application of the new Egyptian accounting standards on the quality of financial reports, as the results came to support that the mandatory application of the new Egyptian accounting standards led to a reduction in the levels of earnings management through optional accruals estimated by the modified Jones model, The researcher explains these results by saying that Egyptian companies listed on the Egyptian Stock Exchange have reduced earnings management practices through optional entitlements after 2016, i.e. the beginning of applying the new accounting standards.

**Keywords:** accounting standards, quality of financial reports, earnings management, optional benefits, profitability, growth rate, financial leverage.